جامعة 8ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الملتقى الوطني:

ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (التحديات والحلول)

مراد بوفولة

الرتبة العلمية دكتوراه

جامعة 8ماي 1945 قالمة

الوظيفة أستاذ متعاقد

مكان العمل جامعة قسنطينة 2

mouradboufoula@gmail.com

الهاتف: 0795954395

محور المشاركة:

دور المؤسسات المجتمعية في التصدي لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة :

ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري :بين اعتبارها حلاً أو مشكلاً، ودور المؤسسات الاجتماعية في الحد منه

الملخص :

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في نسب الطلاق، حيث سجّلت المؤسسة الوطنية للإحصاء (ONS) سنة 2023 أكثر من 91 ألف حالة طلاق، بمعدل يقارب 240 حالة يوميًا، أي بنسبة33.5 . % من مجموع عقود الزواج .هذا الواقع يطرح إشكاليات اجتماعية عميقة تتعلق بمدى قدرة المجتمع المحافظة على تماسكه الأسري والاجتماعي .تنطلق هذه المداخلة من تساؤل رئيسي :كيف تنظر المؤسسات الاجتماعية إلى الطلاق : هل هو حلّ لتفكك العلاقة الزوجية، أم مشكل يهدد الاستقرار الأسري والاجتماعي؟ وتحاول هذه الورقة الاجابة عن هذا من خلال اجراء مجموعة من المقابلات مع محموعة من المختصين .

الكلمات المفتاحية :الطلاق، الجزائر، المؤسسات الاجتماعية، التماسك الأسري، التوعية الأسرية.

Abstract (English)

In recent years, Algeria has witnessed a remarkable increase in divorce rates. According to the National Statistics Office (ONS), more than 91,000 divorces were recorded in 2023, with an average of 240 cases per day, representing 33.5% of all marriage contracts. This reality raises profound social questions about the community's ability to preserve family and social cohesion.

This paper starts from a central question: How do social institutions perceive divorce: as a solution to marital breakdown, or as a problem threatening family and social stability? It analyzes the role of social institutions (family, school, mosque, associations, media, and state institutions) in addressing the phenomenon, with a focus on preventive measures, particularly through awareness and training programs for couples-to-be. The study concludes that reducing divorce cannot be achieved only by dealing with its consequences, but by promoting social awareness of marriage as a civilizational and ethical project before being a legal contract.

Keywords: Divorce, Algeria, Social Institutions, Family Cohesion, Family Awareness.

مقدمة

تعدّ الأسرة الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، فهي ليست مجرد إطار لتكوين الأفراد بيولوجيًا، بل فضاءً رئيسيًا للتنشئة الاجتماعية وحفظ القيم والهوية الثقافية. فالأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلّم فيها الفرد أنماط السلوك، ويكتسب من خلالها قيم التضامن والالتزام والمسؤولية. ولهذا ارتبط تماسك المجتمعات دائمًا بمدى صلابة بنيتها الأسرية.

غير أنّ الجزائر –على غرار كثير من المجتمعات العربية– عرفت خلال العقدين الأخيرين تصاعدًا لافتًا في نسب الطلاق، حتى تحولت هذه الظاهرة من حالات استثنائية مرتبطة بظروف محدودة إلى معطى اجتماعي مقلق يمسّ مختلف الشرائح، وبخاصة فئة الشباب. فالإحصاءات الرسمية تكشف أن ثلث الزيجات تقريبًا تنتهي بالطلاق (33.5% سنة 2023)، بمعدل يقارب 240 حالة يوميًا. هذه المؤشرات الكمية تدفع إلى التساؤل عن عمق التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري على مستوى القيم الأسرية، وأنماط العيش، ومفهوم الاستقرار العائلي.

وفي هذا السياق، نجد اتجاهين رئيسيين في النظر إلى الظاهرة:

- **الاتجاه الأول:** يعتبر الطلاق حلًّا ومخرجًا لإنهاء علاقة زوجية فاشلة، أو لحماية أحد الطرفين من الأذى المادي أو النفسي.
- **الاتجاه الثاني** : ينظر إليه كمشكلة اجتماعية تهدد الاستقرار الأسري وتضعف شبكات التضامن، وتنعكس سلبًا على الأطفال وعلى التماسك المجتمعي

وبين هذين التصورين تتحدد أدوار المؤسسات الاجتماعية وسياساتها، ما يثير السؤال الجوهري : **هل تُعالج هذه المؤسسات الطلاق كحلّ أم كمشكلة؟**، وكيف يمكن أن تساهم في الحد من تفاقمه عبر أدوار وقائية وتوعوية شاملة؟

مفهوم الطلاق :

الطلاق لغة مشتق من فعل طلق، وأطلق بمعنى ترك وبعد (رضا، ص، 624، 1959)، ولقد خصص العرف استعمال (طلق) في رفع القيد المعنوي، و(أطلق) في رفع القيد الحسي، فيقال طلق الرجل زوجته ، ولا يقال أطلقها، كما يقال أطلق الرجل البعير، بمعنى فك قيده ولا يقال طلق البعير (الغندور،ص، 63، 1967)

المفهوم اللغوي للطلاق يكشف عن دقة اللغة العربية في التفريق بين الاستعمالات المعنوية والحسية؛ إذ إن الفعل طلّق ارتبط في العرف برفع القيد المعنوي، فاستُخدم للدلالة على فك الرابطة الزوجية، بينما بقي الفعل أطلق مختصًا برفع القيد الحسي كقولهم "أطلق الرجل البعير" أي فك وثاقه. وهذا التمايز يعكس تطور الدلالة من المعنى العام للترك والانفصال إلى تخصيص كل فعل بمجاله المناسب، بحيث خُصص الطلاق بعلاقة إنسانية ذات بُعد اجتماعي وروحي، وخُصص الإطلاق بما هو مادي ومحسوس، وهو ما يُبرز حسّ اللغة في ضبط الاستعمال بما يتناسب مع طبيعة العلاقة المعبر عنها.

أما المفهوم الاجتماعي للطلاق فقد عرفته سناء الخولي بأنه:" نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسريّة ، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعيّة المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بصورة مرضية، هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يُمْكِنُ تداركها" (الخولي، ص، 258، 1979).

يُظهر تعريف سناء الخولي للطلاق بُعده الاجتماعي بوصفه تفككًا أسريًا وانهيارًا لبنية الوحدة العائلية، حيث لا يقتصر الأمر على مجرد انفصال زوجين، بل يتعداه إلى انحلال الأدوار الاجتماعية التي يقوم عليها الكيان الأسري. فالعجز عن أداء هذه الأدوار بصورة مرضية يؤدي إلى خلل وظيفي يعصف بالأسرة ويمهد لتفاقم الخلافات حتى تصل إلى مرحلة يستحيل معها الإصلاح. ويُبرز هذا التعريف أن الطلاق ليس حدثًا فرديًا فحسب، بل هو ظاهرة اجتماعية لها انعكاسات عميقة على البناء الأسري، وعلى منظومة القيم والأدوار التي تُنظم العلاقات داخل المجتمع.

كما يعرف قانونيا بأنه:" فصم الرابطة الزوجية التي يثبتها المجتمع، وفسخ عقد الزواج الذي يثبته كل من المجتمع والقانون" (سركيس، ص، 22، د.ت)، التعريف يركّز على جانبه الإجرائي والرسمي، إذ يقدّمه باعتباره **فصمًا للرابطة الزوجية** التي يقرّها المجتمع، وفسخًا لعقد الزواج الذي يوثّقه كلّ من المجتمع والقانون. وهذا التحديد يُبرز أن الطلاق ليس مجرد قرار شخصي أو نزاع فردي، بل هو عملية منظّمة تخضع لضوابط قانونية ومجتمعية لضمان الشرعية وحماية الحقوق المترتبة على عقد الزواج، سواء تعلّقت بالزوجين أو بالأبناء. ومن ثمّ، فهو يعبّر عن التقاء البعد الاجتماعي بالبعد القانوني في ضبط هذه العلاقة الحيوية وتنظيم آثارها.

تعريف العائلة :

يعرف أنتوني غيدنز العائلة بأنها:" مجموعة من الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات القرابة ويتولى أعضاؤها البالغون مسؤوليات تربيّة الأطفال، أما علاقات القرابة فهي الصلات التي تقوم بين الأفراد إما على أساس الزواج أو من خلال رابطة الدم والنسل" (غيدنز، ص، 258، 2005)، أما الوظيفيون أمثال تالكوت بارسونز فيعرفونها كنسق اجتماعي تلبي الحاجيات الأساسية للمجتمع وتساعد على ديمومته ، اما المقاربات النسوية فترى أن العائلة اذا كانت تمثِّل لأكثر الناس نبعا حيويا للراحة والأمان والحب والألفة والرفقة الحميمية، غير أنها قد تكون حسبهم مصدرا للاستغلال والوحشة واللامساواة العميقة (غيدنز، ص ، 260، 2005)

تُظهر التعريفات المختلفة للعائلة تعدد زوايا النظر إليها بوصفها مؤسسة اجتماعية محورية؛ فغيدنز ينطلق من منظور بنيوي يركز على **صلات القرابة** ومسؤوليات التنشئة، بما يجعل العائلة الإطار الأساسي لإعادة إنتاج المجتمع عبر الأجيال. أما الوظيفيون، مثل بارسونز، فينظرون إليها كـ **نسق اجتماعي** يؤدي أدوارًا حيوية لضمان التوازن والاستقرار وديمومة البنية الاجتماعية، وهو تصور يعكس طابعًا محافظًا يرى في العائلة أداة للحفاظ على النظام القائم. في المقابل، تأتي المقاربات النسوية لتكشف الوجه الآخر للعائلة، باعتبارها أحيانًا فضاءً لإعادة إنتاج **اللامساواة الجندرية** ومصدراً للاستغلال والعزلة بدل الأمان والدفء، مما يفتح النقاش حول البعد النقدي للعلاقات داخلها. وبذلك، تعكس هذه المقاربات التباين بين النظرة التي ترى في العائلة ركيزة استقرار

اجتماعي، وتلك التي تراها مجالاً للصراع وإعادة إنتاج السلطة، وهو ما يجعل العائلة فضاءً معقدًا يجمع بين التكامل والتوتر في آن واحد.

الطلاق ملامح الظاهرة

يُبرز أنطوني غيدنز في مؤلفه علم الاجتماع أنّ مؤسسة الزواج في السياق الغربي قد احتُفي بها لقرون طويلة باعتبارها رابطة مقدّسة وغير قابلة للتحلل إلا في ظروف استثنائية. غير أنّ المعطيات الإحصائية الراهنة تكشف عن تحوّل نوعي في بنية هذه المؤسسة، حيث تشير المسوح الاجتماعية إلى أنّ ما يقارب 40% من الزيجات في بريطانيا تنتهي بالطلاق، وهي نسبة استقرت عند هذا المستوى خلال العقدين الأخيرين، الأمر الذي يعكس رسوخ الظاهرة وتحولها إلى مكوّن بنيوي في الحياة الأسرية المعاصرة.

تُفسَّر هذه الظاهرة في إطار التحولات الاجتماعية والثقافية الكبرى المرتبطة بالحداثة الانعكاسية، حيث لم يعد الزواج يُنظر إليه باعتباره واجباً اجتماعياً أو شراكة اقتصادية بالمعنى التقليدي، بل أضحى مشروعاً فردياً يخضع لإعادة التفاوض المستمرة، ويتوقف استمراره على قدرته على تلبية التوقعات الذاتية والعاطفية للأطراف المعنية. إنّ هذا التحول يُشير إلى تراجع السلطة الرمزية للمؤسسة الدينية والعائلية في ضبط العلاقات الزوجية، مقابل بروز قيم الفردانية والاختيار الحر.

ويؤكد غيدنز أنّ الاستقرار الاقتصادي النسبي للمرأة في المجتمعات الغربية قد أسهم بصورة حاسمة في إعادة تعريف أدوار الزواج. ففي السياقات التقليدية كان الزواج يُعدّ الضامن الرئيس للأمن المادي والاجتماعي للمرأة، غير أنّ تحررها الاقتصادي ودخولها سوق العمل أدّيا إلى تقويض هذا الدور، بحيث لم يعد الزواج يُمثل ضرورة وجودية أو شراكة اقتصادية بالمعنى السابق، بل علاقة اختيارية تقوم على التفاهم والانسجام العاطفي. ونتيجة لذلك، أصبح الانفصال خياراً متاحاً ومشروعاً، لا سيما عند تعذر تحقيق الرضا المتبادل أو الإشباع الوجداني (غيدنز،ص، 260، 2005).

كما أنّ شيوع الطلاق على نطاق واسع أسهم في إعادة تشكيل التمثلات الاجتماعية المرتبطة به، بحيث لم تعد صفة "المطلق" أو "المطلقة" تنطوي على دلالات سلبية أو تشكّل وصمة اجتماعية كما كان عليه الحال في الماضي. فالطلاق في المجتمعات الغربية المعاصرة يُعدّ خياراً عادياً ضمن مسارات متعددة للحياة الخاصة، ويعكس انتقال القيم الأسرية من منطق الانضباط المؤسسي إلى منطق الحرية الفردية.

إنّ الطلاق في هذا السياق ليس مجرد ظاهرة إحصائية، بل هو مؤشر سوسيولوجي بالغ الأهمية يكشف عن تحولات عميقة في البنية الأسرية والمجتمعية، تتجلى في:

- تراجع الضبط الاجتماعي التقليدي للأسرة والدين.
- صعود الفردانية وإعادة تعريف الحميمية.
- تحوّل أدوار النوع الاجتماعي في ظل استقلالية المرأة الاقتصادية.
- إعادة إنتاج مفهوم الأسرة بما يتجاوز النموذج الكلاسيكي القائم على الزواج الدائم.

وعليه، فإنّ الطلاق يُمثل أحد أبرز مظاهر التحوّل في الحياة الأسرية داخل المجتمعات الغربية الحديثة، حيث لم يعد معيار الاستقرار مرتبطاً بمدى دوام العلاقة الزوجية، بقدر ما أصبح مرهوناً بجودة تلك العلاقة وقدرتها على تلبية التطلعات الفردية في سياق اجتماعي يتسم بتسارع التحولات وتزايد النزعة الفردانية.

أما في وفقًا لتقرير المؤسسة الوطنية للإحصاء (ONS) لسنة2023 ، تم تسجيل 91,402 حالة طلاق مقابل 278,664عقد زواج، أي بنسبة تقارب33.5% ، بزيادة ملحوظة مقارنة بعام 2019 حيث بلغت النسبة .20.9% المعدل اليومي للطلاق يصل إلى حوالي 240 حالة .تعكس هذه الأرقام تحول الطلاق إلى ظاهرة اجتماعية متفاقمة، ذات انعكاسات سلبية على الاستقرار النفسي للأطفال، وعلى التماسك الاجتماعي ككل.

الطلاق :بين الحل والمشكل

الطلاق كحل :يُنظر إليه أحيانًا كوسيلة لإنهاء علاقة لم يعد فيها توافق، أو حماية لأحد الطرفين من الأذى النفسي أو المادي الذي يصيبه في حالة استمرار العلاقة الزوجية التي أصبحت غير مستقرة . الطلاق كمشكل :في المقابل، يشكّل الطلاق تهديدًا للاستقرار الأسري، وسببًا لتنامي مشاعر الاغتراب لدى الأبناء، وضعف شبكات التضامن الاجتماعي.

من خلال إحدى المقابلات التي أجريناها مع أستاذة مختصة في الارشاد الاسري، أكدت أنّ الطلاق يُعدّ في جوهره حلًّا لمشكلة قائمة داخل الأسرة، لكنه لا يكون حلًّا ناجعًا إلا إذا كان مسبوقًا بوعيٍ اجتماعي ونفسي من طرف الزوجين. وترى الأستاذة أنّ التدريب والتكوين في مجال الحياة الزوجية – مثل الدورات التي تقدّمها بعض الجمعيات أو مراكز الاستشارات الأسرية – يمكن أن يسهم بشكل فعّال في تقليل نسب الطلاق عبر تعزيز مهارات التواصل والتفاهم بين الزوجين. غير أنّها أشارت في الوقت نفسه إلى أنّ الطلاق في ذاته ليس ظاهرة غريبة أو استثنائية، بل هو أمر عادي قد يحدث حتى في المجتمعات المستقرة، إذ يبقى من غير الممكن القضاء عليه كليًّا.

هذا التصور يعكس رؤية وسطية تعتبر الطلاق حلًّا عند الضرورة، لكنه في الآن نفسه مشكلة حين يتحول إلى ظاهرة متنامية تهدد استقرار المجتمع. كما يبرز أنّ المؤسسات الاجتماعية مطالبة بأن تنتقل من مجرد معالجة آثار الطلاق إلى التركيز على الوقاية عبر التكوين والتأطير، بما يساهم في بناء وعي أسري يحدّ من اللجوء المفرط إلى الانفصال.

كما أوضح أحد الأساتذة الباحثين أنّ الطلاق في جوهره إجراء شرعي وظاهرة اجتماعية طبيعية، غير أنّ حكمه القيمي يتحدد وفق السياق الذي يقع فيه. فإذا تمّ الطلاق في ظلّ استنزاف نفسي وعاطفي، أو في حال وجود ضرر بالغ على الصحة النفسية والجسدية، فإنّه يكون بمثابة **حل رحيم**، يستند إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ﴾.

في المقابل، يتحول الطلاق إلى مشكلة اجتماعية وأخلاقية عندما يُساء استخدامه بالتعسف، أو عند التقصير في تحمّل الآثار المترتبة عليه من نفقة ورعاية الأبناء. في هذه الحالة، لا ينحصر أثر الطلاق على الزوجين فقط، بل يمتد ليخلخل استقرار الأسرة والمجتمع، ويفضي إلى أزمات تربوية ونفسية تمسّ الأبناء بالدرجة الأولى.

هذا التحليل يُظهر بوضوح أنّ الطلاق ليس حكمًا واحدًا أو تقييمًا مطلقًا، بل هو ظاهرة **ذات وجهين**: حل مشروع ومشروع إذا احترمت ضوابطه، ومشكلة مدمّرة إذا أسيء استعماله أو أُهملت تبعاته. ومن هنا، يبرز الدور المحوري للمؤسسات الاجتماعية والدينية في نشر ثقافة الوعي بالمسؤولية الزوجية، وتقديم تكوينات في إدارة الحياة الأسرية، بما يضمن تقليل نسب الطلاق وحصره في حدوده الطبيعية.

من جهة أخرى، أوضحت إحدى الأستاذات المختصات في علم النفس أنّ الطلاق – من منظورها – **حلّ لمشكلات حقيقية** قد لا تبدو في ظاهرها للعيان، لكنها تنمو تدريجيًا وتتفجّر لاحقًا إذا لم يتمّ احتواؤها. لذلك ترى أنّ الطلاق قد يكون أحيانًا آلية وقائية لوقف تدهور نفسي أو صراع عاطفي داخلي يهدد استقرار الفرد وصحته العقلية.

غير أنّها تشير أيضًا إلى أنّ المخيال الاجتماعي في الجزائر – كما عند عامة الناس – لا يزال ينظر إلى الطلاق باعتباره مشكلة كبرى تمسّ شرف العائلة وسمعتها، ما يجعل المطلّق أو المطلّقة عرضة للوصم الاجتماعي والنبذ أحيانًا. هذا التناقض بين النظرة الفردية (حيث يمكن أن يكون الطلاق حلًّا) والنظرة الجمعية (حيث يُعتبر مشكلة) يكشف عن فجوة في تمثلات المجتمع الجزائري، ويضع المؤسسات الاجتماعية أمام تحدّي مزدوج:

1. التعامل مع الطلاق كواقع اجتماعي طبيعي.
2. تفكيك الأحكام المسبقة التي تجعل منه وصمة دائمة، بدل اعتباره حلاً مشروعًا في بعض الحالات

كما جاء في إحدى المقابلات أنّ الطلاق قد يكون حلاً حتميًا عندما يواجه الزوجان مشكلات جسيمة تجعل استمرار الحياة الزوجية أمرًا مستحيلًا، مثل الخيانة الزوجية أو انعدام الثقة بشكل كامل. ففي مثل هذه الحالات، يصبح الطلاق أهون من الاستمرار في علاقة قائمة على الخداع أو الأذى، لأنه يضع حدًا لمعاناة نفسية عميقة، ولكي نقلل من هذه الظاهرة لا بد ترشيد دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة الظاهرة من خلال:

1- الأسرة: تقديم الدعم والنصح للأبناء المقبلين على الزواج .

2- المدرسة : إدماج التربية الأسرية ومهارات الحياة ضمن المناهج التربوية .

3- المسجد: نشر خطاب وسطي يدعو إلى الصلح.

4- .الجمعيات: إنشاء مراكز، استشارة أسرية ونفسية.

5- وسائل الاعلام : تقديم محتوى توعوي مسؤول.

- مؤسسات الدولة :تفعيل آليات الوساطة وتقديم الدعم للأسر الهشة

لكن في المقابل، يبقى الطلاق مشكلة معقّدة بالنسبة للأطفال، إذ يتحمّلون هم تبعات الانفصال على المستوى النفسي والاجتماعي والتربوي. فالأبناء غالبًا ما يعيشون صراعًا داخليًا بين الانتماء للأب أو للأم، ويشعرون بالحرمان من الدفء الأسري، مما قد يترك آثارًا بعيدة المدى على شخصياتهم وتوازنهم العاطفي.

هذا الرأي يبرز بوضوح أن الطلاق ليس مشكلة أو حلاً في ذاته، بل هو حكم واقعي نسبي يتوقف على الظروف: حلّ للأزواج في حالة الأزمات المستعصية، ومشكلة للأطفال الذين يفتقدون استقرار الأسرة.

من جهة أخرى يرى أحد المبحوثين أنّ الطلاق يكون **حلًّا اضطراريًا** حين تنتفي كل إمكانيات الإصلاح والتوافق، إذ لا يمكن الاستمرار في علاقة زوجية تُشكّل عبئًا نفسيًا وبيئة سامة للطرفين. غير أنّ الطلاق لا يخلو من **آثارسلبية**، خاصة في وجود الأبناء، حيث يجد هؤلاء أنفسهم في وضع معقّد بين والدين منفصلين.

هذا الوضع – رغم قسوته – قد يكون **أخف ضررًا** من بقاء الأطفال في جوّ أسري متوتر مليء بالمشاحنات والصراعات اليومية، لكنه في النهاية يظلّ وضعًا صعبًا يؤثر على توازنهم النفسي والاجتماعي.

في رأي إحدى المختصات، يُمكن للطلاق أن يكون **حلاً ضروريًا** في حال تراكم مشكلات حادة داخل الأسرة، مثل: العنف الأسري، الإهانة المتكررة، الخيانة الزوجية، أو غيرها من السلوكات التي تجعل استمرار العلاقة مستحيلًا وتُهدد الكرامة الإنسانية للطرف المتضرر. فالطلاق في هذه الحالة يمثل نهاية عادلة لمعاناة قد تطول وتؤدي إلى آثار نفسية وجسدية خطيرة.

لكن الطلاق من جهة أخرى قد يتحول إلى **مشكلة معقدة** بالنسبة للأبناء الذين يعيشون تجربة الانفصال وما يرافقها من حرمان عاطفي وانقسام في الروابط الأسرية. كما قد يشكل عبئًا ثقيلًا على الطرف الذي بيده حضانة الأطفال، سواء من حيث **المسؤولية المادية**)النفقة وتكاليف المعيشة) أو من حيث **المسؤولية المعنوية**)التربية والرعاية اليومية)، مما يجعل الحاضن يواجه تحديات مضاعفة قد تتجاوز قدرته الفردية.

هذا الطرح يعكس بوضوح أن الطلاق يحمل **وجهين متباينين** :فهو حلٌّ إنساني لإنهاء علاقة مؤذية، لكنه مشكلة اجتماعية حين يُلقي بظلاله على الأطفال أو يثقل كاهل أحد الوالدين بالمسؤوليات منفردًا.

من وجهة نظر أحد المحامين، فإن الطلاق لا يُعتبر حلًا للمشكلات الأسرية بقدر ما أصبح في وقتنا الحالي ظاهرة متزايدة تُقارب ما يشبه "الموضة"، والعياذ بالله، وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار الأسرة والمجتمع.

ويرى أن معالجة هذه الظاهرة لا تكون بمجرد الوعظ أو الحلول الجزئية، بل تحتاج إلى إصلاح جذري في قانون الأسرة، مع إعادة فتح باب الاجتهاد الفقهي في المسائل الشرعية المتعلقة بالأسرة، قصد ضبطها وتقييدها وتخصيصها وفقًا لمبدأ المصلحة؛ فالطلاق في رأيه، بات يُستعمل أحيانًا بشكل متسرع أو تعسفي، مما يجعل من الضروري مراجعة النصوص القانونية وتطويرها بما يوازن بين **مقاصد الشريعة** وحماية **الأسرة والأبناء** من التفكك والضياع.

الطلاق يُعدّ في جوهره **إجراءً استثنائياً** و"الحل الأخير" حين تفشل كل محاولات الإصلاح والتفاهم ويغيب شرط الاستقرار النفسي والعاطفي الذي يُمكّن الزوجين من الاستمرار في علاقة مشتركة. فهو بهذا المعنى يُمثل **مخرجاً شرعياً وقانونياً** لحماية كرامة أحد الطرفين أو كليهما، ويعكس رحمة التشريع الإسلامي الذي فتح باب الانفصال عند استحالة العشرة (وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِن سَعَتِهِ).

لكن، وفي المقابل، الطلاق لا يخلو من كونه مشكلة بنيوية تمس عمق البناء الاجتماعي. فهو يُنتج آثاراً سلبية متعددة، في مقدمتها:

- **تفكك الأسرة** وتفتيت روابطها الرمزية والمادية.
- **تشرد الأبناء** أو انتقالهم إلى وضعية هشاشة نفسية واجتماعية، حيث يُصبحون ضحايا لغياب التوازن الأسري.
- إضعاف الاستقرار الاجتماعي عبر تكاثر الأسر المفككة وتراجع التضامن التقليدي الذي كان يحمي المجتمع من التفكك.

إن هذه المفارقة تجعل من الطلاق ظاهرة **مزدوجة المعنى** :فهو من ناحية **حل رحيم** يرفع الظلم عن الأفراد، لكنه من ناحية أخرى **أزمة اجتماعية** تُضاعف هشاشة النسيج العائلي وتُهدد بإعادة إنتاج مشكلات اجتماعية أكثر تعقيداً في المستقبل.

ولهذا استُحضر القول الشائع "الطلاق أبغض الحلال إلى الله"، وإن كان الحديث لا يثبت سنداً عند كثير من العلماء، إلا أنه يعكس **الحس الاجتماعي** الذي يعتبر الطلاق وإن كان مباحاً شرعاً، فإنه يجب أن يبقى في حدود الضرورة القصوى. فالخطر ليس في وقوع الطلاق بذاته، بل في تحوّله من استثناء مشروع إلى ظاهرة متكررة، تفقده معناه كحل استثنائي وتجعله مصدراً لمشكلات متجددة على مستوى الأسرة والمجتمع.

تحليل معمّق للمقابلات: الطلاق بين الحل والمشكلة في ظل التحولات الاجتماعية

أبرزت المقابلات أن الطلاق ليس مجرد إجراء قانوني أو حكم شرعي، بل هو ظاهرة اجتماعية مركّبة تُقرأ من خلال شبكة معقدة من العلاقات التي تعبر عن مجموعة من المعاني والتأويلات. فعلى المستوى الفردي، يتجاذب المشاركون بين رؤيتين أساسيتين:

- الطلاق كحل :يُنظر إليه كخيار يضع حداً لمعاناة أحد الطرفين أو كليهما، خصوصاً في حالات العنف، الإهانة، الخيانة، أو الاستنزاف النفسي والعاطفي. وهنا يبدو الطلاق مخرجاً رحيمًا يحفظ للإنسان كرامته، كما جاء في قول أحد الأساتذة "هو حل لمشكلات قد لا تظهر للسطح ولكنها تنمو وتنفجر لاحقاً."

- الطلاق كمشكلة :في المقابل، اعتبر آخرون أنه وإن كان حلاً فردياً، إلا أنه يفرز أزمة جماعية عبر تفكك الأسرة وتشرد الأبناء وتراجع شبكات التضامن الاجتماعي. وهو ما جعل بعض المختصين في علم النفس يرونه "مصدراً لتعقيد أكبر حين يتحمل الأطفال ثمن القرار."

غير أن التحليل الأعمق لهذه التمثلات يكشف أن رؤية الطلاق اليوم لا يمكن فصلها عن التحولات الاجتماعية الحديثة التي يعرفها المجتمع الجزائري:

1. صعود الفردانية :فقد أصبح التركيز أكبر على تحقيق السعادة الفردية والرفاه النفسي، حتى ولو على حساب استقرار الأسرة. وهذا ما يفسر النظرة إلى الطلاق كحق مشروع و"طبيعي" حين لا تتحقق الراحة في العلاقة.

2. تغير أنماط التمثلات الاجتماعية للزواج :في المخيال التقليدي، الزواج كان "مؤسسة مقدسة" تقوم على التضحية والصبر. أما اليوم، فتزايد الوعي بالحقوق الفردية جعل الطلاق يُنظر إليه كـ"خيار عادي" بل و"منتشر"، ما حوّله من استثناء إلى ظاهرة.

3. وسائل التواصل الاجتماعي :لعبت دوراً مزدوجاً، فمن جهة ساهمت في كشف الخيانات والانحرافات، ومن جهة أخرى غذّت ثقافة "المقارنة" بين الأزواج، ما زاد من حالات عدم الرضا وساهم في ارتفاع نسب الطلاق.

4. التحولات القانونية :بعض الآراء، خاصة المحامين، ترى أن قوانين الأسرة الحالية تحتاج إلى مراجعة عميقة حتى تستجيب لهذه المتغيرات وتوازن بين حرية الطلاق وحماية مصلحة الأبناء.

5. التغير في القيم الدينية والاجتماعية :فبينما يبقى الطلاق "حلالاً" من منظور الشريعة، إلا أن المخيال الاجتماعي يضعه في خانة "المكروه"، وهو ما يخلق تناقضاً قيمياً بين النصوص الدينية والتمثلات الاجتماعية.

انطلاقاً من هذه العناصر يمكن القول إن الطلاق في المجتمع الجزائري المعاصر أصبح ظاهرة مزدوجة البُعد:

- من جهة هو حل فردي عقلاني وشرعي في حالات استحالة العشرة.
- ومن جهة ثانية هو مشكلة اجتماعية تهدد استقرار الأسرة وتضاعف من هشاشة النسيج الاجتماعي.

وهذا التناقض يفرض التفكير في برامج وقائية مثل:

- إدراج التكوين والدورات حول الزواج قبل وبعد العقد لتأهيل الأزواج.
- تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية والدينية في مرافقة الأزواج قبل الوصول إلى الطلاق.
- تفعيل شبكات التضامن الأسري والمجتمعي للتقليل من الآثار السلبية على الأطفال.

التحليل السوسيولوجي للمقابلات: الطلاق بين الحل والمشكل

تُظهر نتائج المقابلات أن الطلاق في المجتمع الجزائري يُمثّل ظاهرة اجتماعية تتراوح بين كونه حلاً فردياً لمشاكل زوجية مستعصية وكونه مشكلة جماعية تمس تماسك البنية الأسرية والاجتماعية. غير أن فهم هذه التمثلات لا يمكن أن ينفصل عن بعض المفاهيم السوسيولوجية الجوهرية:

الهشاشة الاجتماعية:

يتقاطع الطلاق مع مظاهر الهشاشة الاجتماعية، إذ أنّ الأسر المفككة تصبح أكثر عرضة للفقر، ضعف التضامن، وتراجع الحماية الاجتماعية. فكما بيّن بعض المشاركين، الطلاق قد يكون مخرجاً فردياً لكنه يضاعف هشاشة الأبناء ويزيد من احتمالات انحرافهم أو معاناتهم من اضطرابات نفسية.

المخيال الاجتماعي:

في المخيال التقليدي، الطلاق كان "عيباً اجتماعياً" يُنظر إليه كاستثناء. لكن اليوم، ومع التحولات القيمية وانتشار ثقافة الفردانية، أصبح يُنظر إليه ك "حل طبيعي" بل وحتى "ظاهرة عادية". هذا التحول في التمثلات يُبرز كيف تغيّر المخيال الاجتماعي الجزائري من التقديس المطلق للزواج إلى تقبّل الطلاق كخيار مشروع للحفاظ على التوازن النفسي.

التغير القيمي:

ينعكس الطلاق على مستوى القيم التي تُنظّم الحياة الأسرية. فبينما كان يُنظر للزواج سابقاً ك "رباط مقدس" يتأسس على الصبر والتضحية، بات اليوم مرتبطاً بتحقيق الإشباع العاطفي والراحة الفردية. هذا التغير أدى إلى إعادة تعريف معنى الزواج والطلاق في آن واحد، حيث صار الطلاق وسيلة لتحقيق الحرية الفردية أكثر منه تهديداً للبنية الأسرية.

إشكالية التوافق بين النصوص الشرعية والتمثلات الاجتماعية:

المقابلات بيّنت تناقضاً بين المرجعية الشرعية التي تعتبر الطلاق حلالاً لكنه "أبغض الحلال"، وبين المخيال الاجتماعي الذي ينظر إليه كمشكلة خطيرة تهدد استقرار المجتمع. هذا التوتر يُنتج خطاباً مزدوجاً: فالأفراد يبرّرون الطلاق كحل مشروع، لكنهم في الوقت نفسه يحملون شعوراً بالذنب أو الخوف من الوصم الاجتماعي.

الفردانية وصعود الوعي الحقوقي:

يعكس الطلاق صعود الفردانية في المجتمع الجزائري المعاصر، حيث أصبح الأفراد أكثر وعياً بحقوقهم وأكثر جرأة على اتخاذ قرارات تمس حياتهم الشخصية، حتى ولو كانت على حساب التماسك الأسري. وهو ما يتقاطع مع ما أشار إليه أحد الأساتذة من أن "الطلاق قد يكون حلاً لمشكلات تنمو في الخفاء وتنفجر لاحقاً".

التوصيات

- تنظيم دورات تدريبية للمقبلين على الزواج تشمل الحقوق والواجبات ، مهارات التواصل، التخطيط الاقتصادي والتسيير المالي للأسرة ، البعد النفسي، والرؤية الدينية .
- إدماج الجامعة ومراكز البحث في تحليل الظاهرة واقتراح حلول عملية.
- تعزيز ثقافة الوساطة الاجتماعية بدل اللجوء المباشر إلى الطلاق.

خاتمة:

يكشف تحليل تمثلات الفاعلين الاجتماعيين أنّ الطلاق في المجتمع الجزائري المعاصر لم يعد مجرد إجراء قانوني أو حكم شرعي، بل تحوّل إلى ظاهرة اجتماعية مركّبة ذات وجهين متناقضين: فهو من جهة حل فردي يُنهي معاناة نفسية أو واقعية في علاقة زوجية متأزمة غاب عنها الاستقرار الأسري والراحة والسكينة التي كانت من المفروض تلازم الحياة الزوجية، ومن جهة أخرى مشكلة جماعية تُضاعف هشاشة البنية الأسرية وتؤثر على استقرار الأبناء وتماسك المجتمع. هذا التناقض يُبرز التحولات القيمية العميقة التي يشهدها المجتمع الجزائري في ظل صعود الفردانية، تراجع الضبط الاجتماعي التقليدي، وتزايد تأثير الوسائط الحديثة. وعليه، فإن مواجهة الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على المعالجة القانونية أو الدينية فحسب، بل تستلزم مقاربة شمولية وقائية تشترك فيها الأسرة، المدرسة، المسجد، الجمعيات، الإعلام، ومؤسسات الدولة كمديريات الشؤون الدينية والنشاط الاجتماعي وحتى المؤسسة القضائية باعتبارها . . إنّ بناء وعي أسري رشيد قائم على التكوين المسبق، مهارات الحياة الزوجية، وتفعيل شبكات التضامن، يمثل السبيل الأنجع للحد من تفاقم نسب الطلاق، وضمان بقاءه في حدوده الطبيعية كـ"حل استثنائي"، بدل تحوّله إلى ظاهرة مقلقة تمسّ عمق النسيج الاجتماعي.

قائمة المراجع:

أحمد الغندور. (1967). الطلاق في الشريعة والقانون. القاهرة: دار المعارف .

أحمد عادل سركيس. (د.ت). الزواج وتطور المجتمع. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

أنتوني غيدنز. (2005). علم الاجتماع. (فايز الصياغ، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

سناء الخولي. (1979). الزواج والعلاقات الأسرية، . الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد رضا. (1959). معجم متن اللغة . بيروت: مكتبة الحياة.